

## "مضيق هرمز" ورقة الضغط الأقوى في يد إيران: ممر عالمي للنفط وأهمية جيوسراتيجية

كشفت الحرب الاميركية - الإيرانية اهمية مضيق هرمز كممر مائي استراتيجي يتيح لمن يتحكم به ويسيطر عليه القدرة على التحكم بالاقتصاد العالمي واسعار الطاقة... وإيران بامتلاكها هذه الورقة الضاغطة نجحت في تدويل الحرب والازمة ونقل الحرب الى خارج ارضها، وفي زعزعة الاستقرار الاقتصادي في المنطقة والعالم...

يُعد "مضيق هرمز" أهم ممر لتصدير النفط في العالم، إذ يربط كبار منتجي النفط في الخليج، مثل السعودية وإيران والعراق والامارات، بخليج عُمان وبحر العرب. يقع المضيق بين عُمان وإيران ويربط بين الخليج شمالاً وخليج عُمان وبحر العرب جنوباً. يبلغ اتساعه 33 كيلومتراً عند أضيق نقطة، ولا يتجاوز عرض ممري الدخول والخروج فيه 3 كيلومترات في كلا الاتجاهين. تمر عبر المضيق نحو خمس شحنات العالم من النفط يوميا، وقد يرفع اي تعطل في حركة المضيق اسعار الطاقة ويحدث اضطراباً في الاسواق العالمية.

في ظل ما يتيحه الممر المائي الضيق، الذي يعبر من خلاله ثلث شحنات النفط البحرية العالمية، بمعدل 20 الى 30 ناقلة نفط يوميا، من مزايا لإيران تمكنها من التحكم بحركة الملاحة فيه،



فإنها تبدو قادرة على شل الاقتصاد العالمي، وقطع ارتباط الدول المنتجة للخم في الشرق الاوسط بالأسواق الرئيسية له، خصوصا الآسيوية منها، كالصين واليابان، اللتين تستوردان نحو 80% من صادرات النفط الخليجية، بحسب ارقام "الوكالة الدولية للطاقة"، إذ في إمكان إيران تحويل المضيق الى نقطة غير صالحة للعبور - وهذا ما حصل بالفعل - سواء عبر الزوارق الحربية، أو عبر زرع اللغام البحرية، وهي الغام تراوح كلفة الواحد منها بين 3 دولارات و30 دولاراً، في حين تراوح تكلفة ازلتها بين 300 و1000 دولار، وذلك ضمن عملية شاقة قد تستغرق اسابيع، لما تتطلبه من عمل عبر كاسحات بحرية للألغام، وسفن متخصصة، ومدمرات بحرية وطائرات تقدر تكلفتها بمليارات الدولارات.

قررت إيران استخدام ورقة "مضيق هرمز"، كورقة ضغط اساسية على الاقتصاد العالمي في سياق سعيها الى "تدويل" الازمة وإيجاد مناخ دولي ضاغط على الولايات المتحدة. كما اقدمت على اغلاق الممر المائي الاستراتيجي، وعلى استهداف عدد من ناقلات النفط، بخاصة التابعة لشركات غربية، فسادت المخاوف من ان يؤدي استمرار ضرب الناقلات، في موازاة عزوف شركات الشحن عن العبور في المضيق الذي يشهد تكدسا في عدد السفن المتوقفة عند تخومه، الى ارتفاعات اضافية في اسعار النفط والغاز.

ومن منطلق استخدام الطاقة في 95% من عناصر العملية الاقتصادية (بدءاً بالتصنيع مروراً بالنقل والخدمات وامور اخرى)، فان ارتفاع اسعار النفط، في حال تأثر الامدادات الطاقوية عبر "هرمز"، سوف يفضي الى موجة ضغط تضخمي عالمي، بما في ذلك ارتفاع اسعار السلع غير النفطية في الاسواق الدولية، كالغذاء، لا سيما ان 11% من حجم هذا النوع من السلع يتم تهريره عبر المضيق. يضاف الى ما تقدم، ارتفاع متوقع في تكاليف الشحن والتأمين، وتضرر منتظر في الصناعات الثقيلة ذات الاهمية للدول الكبرى، وايضا سلاسل التوريد الدولية التي سوف تجد نفسها امام مشاكل لوجستية لن تقتصر على طول مدة الشحن وارتفاع كلفته.

ردا على خطوة إيران بإغلاق المضيق، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن فرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية وعلى حركة الدخول والخروج في مضيق هرمز... وقد هدف من هذه الخطوة التي تبدو بديلاً من الحرب، الى رفع درجة الضغوط على إيران وتعطيل ورقة القوة الاهم في يدها. لكن اهداف ترامب تبدو ابعد



”

20% من شحنات النفط العالمي تمر عبر هرمز

“

من ذلك، وتتصل برؤيته لاعادة تشكيل العالم أو الاقتصاد العالمي وسلاسل امداده. فمن خلال الاغلاق الكامل والمحكم لمضيق هرمز، سيضغط ترامب على كل الدول التي يمثل المضيق حاجة استراتيجية لها ومن خلاله تعبر احتياجاتها النفطية، وهو بالذات يضغط على الصين، كما يضغط على الدول الاوروبية التي يعتبر انها لم تقف الى جانبه ولم تسانده في حربه على إيران، لذا فإن إغلاق المضيق سيدفعها للتحرك، أو أن ترامب يعتبر ذلك اجراء عقابيا بحقها. كذلك فإن اغلاق هرمز يتيح لترامب ان يهدد لبيع المزيد من النفط والغاز الاميركيين، ويجعل اميركا هي التي تتحكم بسعر السوق، كما انه سيدفع دول العالم الى البحث عن سلاسل امداد جديدة لتجنب هرمز وعدم الارتكاز عليه، وهذا قد يهدد استراتيجيا الى منع دول اوبك من التحكم بأسعار النفط وكميات انتاجه واليات توريده.

واجه القادة الاوروبيون ضغوطاً من الرئيس دونالد ترامب لنشر اصول عسكرية فورا، لانهاء اغلاق إيران للمضيق، واحتواء ازمة الطاقة والاقتصاد العالمية المتصاعدة. غير انهم رفضوا الاستجابة بإرسال سفن حربية الآن، وبدلاً من ذلك يخوضون نقاشاً محتدماً حول كيفية اعادة فتح الممر الحيوي بعد انتهاء الحرب، لكنهم واجهوا صعوبة في التوافق على خطة عمل. يعكس ذلك بطء آليات الديبلوماسية الاوروبية، فضلا عن تعدد الاطراف المعنية بضمان أمن

الى ان طهران تحاول استخدام المضيق لاحتجاز الاقتصاد العالمي رهينة، وهو ما يجب الا يسمح له بالنجاح.

حدد الاوروبيون 4 مسارات رئيسية للتحرك المشترك:

اولاً، زيادة الضغط الديبلوماسي الدولي، بما في ذلك عبر الامم المتحدة، لايصال رسالة واضحة ومنسقة الى إيران بضرورة السماح بالمرور الحر وغير المقيد ورفض فرض اي رسوم على السفن. ثانياً، بحث اجراءات اقتصادية وسياسية منسقة، بما فيها العقوبات، في حال استمرار اغلاق المضيق.

ثالثاً، العمل مع المنظمة البحرية الدولية للإفراج عن الاف السفن والبحارة العالقين واعادة حركة الشحن.

رابعاً، اقامة ترتيبات مشتركة لتعزيز الثقة في الاسواق والعمليات التشغيلية، عبر التنسيق مع شركات الشحن والهيئات المعنية لضمان تدفق المعلومات بشكل متماسك وفي الوقت المناسب.

ويرى خبراء في شؤون الطاقة والعلاقات الدولية ان اعادة فتح مضيق هرمز يجب ان تكون الهدف الاساس، ويعتبرون الازمة حالة طوارئ اقتصادية عاجلة واختباراً جيوسياسياً طويل الامد، لا سيما وان المضيق يعتبر شرياناً حيويًا يمر عبره ما يقارب خمس النفط والغاز الطبيعي المسال في العالم، مما ادى الى ارتفاع اسعار السلع الاساسية وزاد خطر الركود التضخمي العالمي، فباتت القضية ملحة ليس فقط للجهات الفاعلة الاقليمية، بل للاقتصاد العالمي برمته.

كما يرى هؤلاء الخبراء ان إيران تشكل مكانة مؤثرة في هذا الإطار، وهي تطالب بالاعتراف بحقها في تنظيم حركة الملاحة وفرض الضرائب عليها عبر المضيق كجزء من أي اتفاق سلام. ويعتبر المراقبون ان مثل هذه النتيجة ستمثل انتصاراً استراتيجياً كبيراً لإيران، يمكنها من لعب دور أكبر على مستوى التجارة العالمية، بحيث تتمكن من طرح استراتيجية مفصلة تجمع بين الجاهزية العسكرية، الديبلوماسية الفاعلة، والتصميم المؤسسي الطويل الامد، وتهدف الى اعادة فتح المضيق، وارساء إطار مستدام للحكومة المستقبلية.